

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين

## أرضية الجامعة الربيعية الثالثة

أصبح من نافل القول التذكير بالموقع السامق الذي أصبحت تحتله ودادية موظفي العدل باعتبارها منظمة جماهيرية تمثل جلّ موظفي الإدارة القضائية "هيئة كتابة الضبط"، تلكم الجمعية المهنية التي تضع صوب عينها تنزيل مضامين الخطاب الملكي المؤسس لها والمؤرخ ب 29 يناير 2003 والذي أناط بها مهاماً تأطيرية إلى جانب المهام الاجتماعية، وهما المستويان اللذان تضطلع بهما على أحسن وجه، جامعة في ذلك بين حُسنين، حُسن الممارسة المهنية المتناسقة مع النصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل وبما لا يُوصد الباب أمام تطلعات منخرطها إلى آفاق مهنية أرحب مما هو موجود، وحُسن التفاعل مع نبض هؤلاء والمتجلي في انشغالاتهم الاجتماعية بشتى تجلياتها.

إن أنشطة ودادية موظفي العدل، وإن تعددت مداخلها ومستوياتها ومجالاتها، فإنها لا تفقد الخيط الناظم لكل ذلك الزخم من الحركية الجموعية الدؤوبة، التي حقّ لنا أن نعتبرها ودادية القرب بامتياز، فهي قريبة من منخرطها، قريبة من همومهم واهتماماتهم، وقريبة من تطلعاتهم إلى غد يستوعب كل ذلك، وما جامعتنا الربيعية الثالثة التي يؤطرها مكتب الدراسات لإصلاح وتحديث الإدارة القضائية، لإحقة وصل بين واقعهم المهني وبين التصورات المؤطرة لما ترنو إليه نفوسهم، إذا كانت جامعتنا الأولى قد اختارت طرق باب الفعالية والنجاعة في الأداء باعتبارهما قاطرة للقطع مع هدر الزمن القضائي، وجامعتنا الربيعية الثانية قد حطّت الرحال في مرفأ التخليق، إن على مستوى الرقابة المؤسسية أو على مستوى الرقابة الذاتية والمجتمعية، فقد اخترنا لجامعتنا الثالثة مرفأً دقيقاً جداً، فرضته راهنيته، والأشغال الحثيثة المتعلقة به، سواء من طرف المعنيين به من داخل وزارة العدل، أو من طرف هؤلاء في علاقتهم بباقي المتدخلين، إنه مرفأً: "تحصيل الديون العمومية" في شقه المتعلق بالغرامات والإدانات النقدية والمصاريف القضائية.

بما أن أهمية هذا الموضوع سارية جلية ولا تفتقر لبيان أوجهها، ولئن اهتم البعض بتطوير الوسائل الكفيلة بتمكين خزينة الدولة من ملايين الدراهم في ظل سياق اقتصادي واجتماعي له وطأته على المجتمع برمته، فإن مقاربتنا له في جامعتنا الربيعية الثالثة تتخذ أبعادا أخرى إضافة إلى هذا البعد، ونخص بالذكر: البعد القانوني رفعا لإشكالياته، والبعد الإجرائي رغبة في توحيده، والبعد التنظيمي توخيا لتطويره، والبعد الحقوقي تطلعا لترسيخه، والبعد التكويني أملا في تعميمه ومأسسته، إيماننا منا، بأن هذه الأبعاد إذا ما تمّ إيلاؤها ما تستحق من عناية، قادرة على تحقيق البعد الأول المتعلق بالرفع من المبالغ المستخلصة من طرف موظفي الإدارة القضائية الذين يمارسون مهامهم داخل وحدات التبليغ والتحصيل، ومن ثمّ، تمكين خزينة الدولة من مبالغ ضخمة من شأنها الإسهام في التقليل من مستوى الضغط الاجتماعي، وتمكين وزارة العدل من موارد مالية في إطار مداخيل الحساب الخاص من شأنها الإسهام في تنزيل الكثير من التوصيات المتعلقة بمشاريع إصلاح منظومة العدالة والتي لا يمكن تنزيلها في غياب مورد مالي ذي قيمة.

إن تنفيذ المقررات القضائية عموما والزجرية بوجه خاص ضمانا أساسية لهيبة الدولة، وتكريس لدولة الحق والقانون، سواء تعلق بالشق المرتبط بالعقوبات المالية أو بالشق المرتبط بالعقوبات السالبة للحرية، ولعل هذا ما جعل الفصل 124 من الدستور يقرن بين إصدار الأحكام وتنفيذها. ولا شك أن الارتقاء بهذا المقتضى وجعله مبدأ دستوريا يعطي للتنفيذ بصفة عامة ولوحدات التبليغ والتحصيل بصفة خاصة موقعا ذا شأن ضمن عمل الإدارة القضائية [كتابة الضبط].

لا شك أنّ الحكامة كمدخل أساسي في مجال تحصيل الغرامات والإدانات النقدية يقتضي بالضرورة تحيين الإطار التشريعي الذي من شأنه تطوير نظام التحصيل بما لا يتنافى مع تجسيد دولة الحق والقانون وتحصين الوضعية القانونية للملزمين مع الحفاظ على حقوقهم أثناء تنفيذ المقررات القضائية الزجرية، كما يقتضي العناية والاهتمام بالجهاز الإداري المكلف بالتبليغ والتحصيل من حيث التنظيم البنيوي والوظيفي، والذي بدون تأهيله لن تتحقق الغاية من سن نظام جديد لتحصيل الغرامات والإدانات النقدية، في ظل واقع عملي يحكي اختلالات ومشاكل عديدة رغم الإنجازات التي تم تحقيقها في السنوات الأخيرة.

من هذا المنطلق، تأتي جامعتنا الربيعية الثالثة لتسلط الأضواء على عمل وحدات التبليغ والتحصيل وسبل الرفع من نجاعة أداؤها وتجاوز المعوقات التي تعترض العاملين بها، والتي وضعنا لها الشعار الآتي:

## أي دور للحكمة القانونية والإدارية

### في تحقيق النجاعة بوحدات التبليغ والتحصيل ؟

وهو الشعار الذي سنقاربه من خلال البحث والتنقيب في مجموع من الجوانب الإشكالية التي تطبع الواقع العملي لوحدات التبليغ والتحصيل، والتي نُجملها فيما يلي:

ألم يحن الوقت للحديث عن مدونة جامعة مانعة للإطار القانوني للتبليغ والتحصيل ؟

ما هي الإشكالات القانونية والصعوبات العملية التي تثيرها عملية التحصيل، وتعترض العاملين بوحدات التبليغ والتحصيل ؟

أية استراتيجية لتكوين أطر الإدارة القضائية العاملين بهذه الوحدات ؟

ما هي الهيكلة الفضلى لهذه الوحدات ؟

كيف نصل إلى الجودة في أداء وحدات التبليغ والتحصيل بما يُسهم في تحقيق الأمن القضائي ؟

هل يُنظر للمحكوم عليه كفاعل أساسي في عملية التحصيل وتمويل خزينة الدولة أم كرقم يحتسب في هذه العملية فقط ؟

أي حضور للبعد الحقوقي في تنفيذ المقررات القضائية في إطار وحدات التبليغ والتحصيل؟

ما هي الأدوار المنوطة بالنيابة العامة لتحقيق النجاعة في استخلاص الدين العمومي ؟

ما هي الوسائل الكفيلة بتحقيق الانسجام بين النصوص القانونية والتنظيمية ؟

أية آليات لتوحيد إجراءات التبليغ والتحصيل ؟

هل من تجارب يمكن الاسترشاد بها لتطوير أساليب تحصيل الدين العمومي ؟

أسئلة إشكالية ضخمة جدا، ولعلها أكبر من أن تستوعبها جامعتنا الربيعية الثالثة، لكن من باب ما لا يدرك كله لا يترك جله، سنحاول مقاربتها من خلال محورين، ولو من باب فتح شهية كافة المعنيين بتحصيل الدين العمومي في شقه المتعلق بالغرامات والإدانات النقدية، لجعل هذا الموضوع ورشا مفتوحا، إلى حين الوصول إلى مستويات من شأنها إيجاد حلول ناجعة للإشكالات ووسائل كفيلة بتجاوز المعوقات، وقد حددنا هذان المحوران فيما يلي:

المحور الأول: التبليغ والتحصيل وسؤال الحكمة القانونية .

المحور الثاني: وحدات التبليغ والتحصيل وسؤال الحكمة الإدارية .

ورغبة منّا في فتح مجال أرحب لكل المشاركين لطرح تصوراتهم والدفاع عن أفكارهم، ارتأينا . وفق المحورين سالفى الذكر. أن يكون برنامج جامعتنا الربيعية الثالثة على الشكل الآتي:

1- الجلسة الافتتاحية وتضم:

- أ- كلمات كل من وزارة العدل، وودادية موظفي العدل، والنقابة الديمقراطية للعدل، ومكتب الدراسات لإصلاح وتحديث الإدارة القضائية.
  - ب- توقيع الشراكة مع ماسترالتقنيات البديلة لحل المنازعات بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية.
- 2- الجلسة الأولى: تتعلق بالتبليغ والتحصيل وسؤال الحكامة القانونية .
- 3- الجلسة الثانية: تتعلق بوحدات التبليغ والتحصيل وسؤال الحكامة الإدارية.
- 4- الجلسة الختامية: تخصص لعرض البيان الختامي مذيلا بالتوصيات والمصادقة عليه من طرف المشاركين في الجامعة الربيعية الثالثة.

بناء على ما سطرنا أعلاه، ندعو كلّ المتدخلين، من باحثين متخصصين ومهتمين بمجال التحصيل لمشاركتنا في هذه المأدبة العلمية والمهنية، والمساهمة الفعالة في مناقشة محورها، ومقاربة حلول ناجعة لكل الإشكالات المرتبطة بهذا الموضوع؛ ونأمل أن تُسفر هذه الجامعة الربيعية الثالثة عن خلاصات وتوصيات من شأنها الإسهام في الرفع من جودة أداء وحدات التبليغ والتحصيل، دون إغفال صيانة حقوق الملزمين بأداء الغرامات.

المكتب المركزي لودادية موظفي العدل  
مكتب الدراسات لإصلاح وتحديث الإدارة القضائية